



رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

مسؤولية المثقف الإسلامي

تجاه قضايا الإرهاب

إعداد

الدكتور عثمان بن صالح العامر

أمين عام الكراسي البحثية والوقف العلمي بجامعة حائل

مقدمة إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٦ - ٣ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م



رابطة العالم الإسلامي

مكتبة المكرمة - المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكتبة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٥٦٠١٣١٩ - ٥٦٠١٢٦٧ - الفاكس: ٠٩٦٦١٢٥٦٠٩١٩

برقياً: رابطة - مكتبة، تلكس: ٥٤٠٣٩٠ و ٥٤٠٣٩٠٩

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس آب: +٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ whatApp

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ثمة إجماع يسود الأوساط السياسية والفكرية والاقتصادية والأمنية والعسكرية؛ بل وحتى الشعيبة على أن الأمة الإسلامية تعيش في الفترة الراهنة منعطفاً تاريخياً يتسم بالصعوبة البالغة والتعقيد الشديد، إذ تعددت تحدياته وتنوعت متغيراته وتتسارعت أحداثه وتشابكت لنضرب بجذورها في مختلف الميادين وال المجالات؛ وتنتج أخطاراً حقيقة تطال كافة الأصعدة والمسارات في حياة الفرد والمجتمع.

ومن بين هذه الأخطار الماحقة تربعت قضايا الإرهاب على مسرح الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، واحتلت المشهد الأمامي الذي يسوغ ويقود خطط واستراتيجيات سياسة الهيمنة على مستوى القوى العالمية، كما يدفع الأفراد والجماعات -وفقاً تأويل خاص للأحداث والحياة- إلى اتخاذ مواقف فكرية تترجم عملياً على أرض الواقع إلى مشاهد عنف تعصف بمفاهيم الأمن والاطمئنان، وتنسف بكل مقومات الاستقرار الذي يعد الركيزة الأساسية لحياة المجتمع؛ والشرط اللازم لرقيه.

وإذا كان الإرهاب وما ماثله من مصطلحات تدور في فلكه كالعنف والتطرف؛ أحد الآليات التي يشهد التاريخ على استخدامها في مواجهة الظلم والاستعباد، أو أداة لإدارة الصراع في كثير من بقاع العالم، فإن الملفت للنظر والمثير للاستغراب والدهشة أن تمتد هذه الأداة إلى المجتمعات الإسلامية - ليس هذا فحسب - وإنما يُنسب (الإرهاب) إلى الإسلام ويربط بثقافته،

ويُفرض ذلك ويتشر في وعي العالم المعاصر بقوة وسائل الاتصال؛ وما تلعبه من تزييف للوعي وتشويه للتاريخ، بدافع المصلحة وتحقيق المأرب، أو بغرض التبرير والتمهيد لـإحكام السيطرة من خلال مقومات القوة.

وعلى الرغم من ذلك فإن قضايا الإرهاب تلفتنا - خاصة في المجتمعات الإسلامية - إلى مسألة خطيرة تعبّر عنها التساؤلات التالية:

- لماذا تنطلي قضايا الإرهاب وما يرتبط بها من تهويّمات وزييف على ثقافة البعض؟
- وكيف وجدت طريقة إلى الممارسة الفعلية في المجتمع المسلم؟
- وما أهم الأسس والقناعات الفكرية التي تمثل خلفية نظرية لتلك الممارسات؟
- والأهم: كيف تكونت في ظل البيئة الإسلامية، ووُجدت من يعتقداً ويعمارسها وأحياناً يقبلها ويبذرها صمتاً إن لم يكن علناً؟
- وكيف انتشرت ثقافة عالمية تبرئ الإرهابيين الفعليين؛ وتلصق التهمة بمن هم منها براء؟

إلى غير ذلك من التساؤلات التي تضع العديد من علامات الاستفهام حول أدوار ومسؤوليات الأوساط الفكرية والثقافية والسياسية في كشف المقولات المغلوطة والزييف والتشويه التاريخي الذي لحق بالمفاهيم والدلائل والمضامين، وبناء القناعات الفكرية والثقافية التي تمثل سياجاً يحمي المسلم من اتباع الأساطير المعاصرة؛ وممارسة العمليات المدمرة.

في هذا السياق تتزايد الحاجة إلى دراسة الإشكالية؛ وبيان المسؤوليات المنوطة بكل من المفكر والداعية والمثقف الإسلامي، وتنامي الدعوة إلى ضرورة عقد المؤتمرات والندوات والمحافل الفكرية التي تتناول دورهم في قضايا الإرهاب والعنف والتطرف؛ وما ماثلها من قضايا أممية معاصرة، ومن ثم تأتي الدراسة الحالية مساهمة في هذا الجهد الرائد الذي تقوم به رابطة العالم الإسلامي، من خلال منهج تحليلي نceğiوي يستهدف بحث مسؤوليات المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب.

ووفق ما تسعى إليه الدراسة الحالية، وحسب ما تقتضيه إجراءات المنهج المستخدم، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التأصيل لمفهوم المثقف الإسلامي ودوره في تكوين البنية الفكرية للمجتمع، والمساهمة في تحديد هويته الثقافية، وإلقاء الضوء على أهمية موقعه في تفعيل الساحة الجماهيرية وتحريكها لتكوين أقدر على تحمل رسالتها الدينية والتاريخية، من خلال القضايا المطروحة على الساحة عامة؛ وقضايا الإرهاب والعنف والتفريق خاصة، وتحديد أبعادها الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار تأتي الدراسة في محورين:

المحور الأول: التأصيل النظري لمفهوم المثقف الإسلامي.

المحور الثاني: المسؤوليات المنوطة بالمثقف الإسلامي حيال قضايا الإرهاب.

أولاً: المثقف الإسلامي (التأصيل النظري للمفهوم والدور):

شهدت الآونة الأخيرة انتشاراً واسعاً لمصطلح المثقف ضمن الاهتمام المتنامي للثقافة في العصر الراهن؛ ودورها المتتصاعد في ظل ما وُصفت به الألفية الميلادية الثالثة بأنها ألفية صراع الحضارات وصدام الثقافات، مما يفسر الجهود العلمية المكثفة لدراسة مفهوم المثقف وتشخيص أزمه؛ وتعيين الإشكاليات التي يعاني منها؛ ومرجعيته العقدية والفكيرية التي شاعت في الأدبيات الاجتماعية والسياسية على مدى العقود الماضيين؛ لتأكيد خطورة دوره وتعدد مسؤولياته.

في هذا السياق تُعني الدراسة في المحور الأول بضبط مفهوم المثقف عامه؛ والمثقف الإسلامي خاصه؛ من خلال تحليل الأصل اللغوي وال المجال الدلالي للمفهوم؛ وذلك على النحو التالي:

مفهوم المثقف:

المثقف والثقافة لغة مشتقان من مادة (ثقف)، والتي تدل حسب ما جاء في معاجم اللغة العربية وقواميسها على عدة معانٍ منها: الحذق، وسرعة الفهم، والفضنة، والذكاء، وسرعة التعلم، وتسوية المعوج من الأشياء، والظفر بالشيء، قال تعالى: ﴿فَإِمَّا نَشَقَنَّهُمْ فِي الْحَرَبِ﴾ [النساء: ٩١]، وثبتت المعرفة بما يحتاج إليه، وثقف كرم ومرح ثقفاً وثقافة: صار حاذقاً فطناً، وثقف العلم والصناعة: حفظهما^(١).

(١) ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م، مادة ثقف.

وَفِلْسَفِيًّا عَرَّفَ مَجْمُوعُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْثَقَافِيَّ بِأَنَّهُ: «كُلُّ مَا فِيهِ اسْتِنَارَةٌ لِلْذَّهَنِ، وَتَهْذِيبٌ لِلذْوَقِ، وَتَنْمِيَةٌ لِمُلْكَةِ النَّقْدِ وَالْحُكْمِ لِدِيِ الْفَرْدِ وَالْمَجَمِعِ»^(١)، وَوَاضِحٌ هُنَا ارْتِبَاطُ هَذَا التَّعْرِيفِ بِالدَّلَالَاتِ الْلُّغُوِيَّةِ السَّابِقَةِ.

وَتَذَهَّبُ إِحْدَى الْدِرَاسَاتِ إِلَى أَنَّ الْلَّفْظَيْنِ الْعَرَبَيَّيْنِ «مَثْقَفٌ وَ ثَقَافَةٌ» يَقَابِلَانِ عَلَى التَّوَالِي لِفَظِيِّ (intellectual) وَ (culture) ذُوِيِّ الْأَصْلِ الْلَّاتِينِيِّ الْمُسْتَخْدِمَانِ فِي الْلُّغَةِ الْأَوْرَبِيَّةِ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الاشْتِقَاقَ الْعَرَبِيِّ يَعِينَ عَلَى فَهْمِ الْعَلَاقَةِ بَيْنِ الْمَثْقَفِ وَالثَّقَافَةِ - الَّتِي تَمْثِيلُ مَجَالِ فَعْلِهِ وَتَأْثِيرِهِ - وَيُشَدَّدُ عَلَى التَّرَابِطِ بَيْنِ الْاثْنَيْنِ، فَإِنَّ التَّفْكِيرَ فِي دُورِ الْمَثْقَفِ وَعَلَاقَتِهِ بِالثَّقَافَةِ لَا يَزَالُ يَتَبَعُ الْمَعَانِي الْمُتَوَلِّةِ فِي الْأَدِيَّاتِ الْغَرَبِيَّةِ، وَيَحْذُو حَذْوَهَا، إِذَاً لِفَظِيِّ (intellectual) أَقْرَبُ فِي مَعْنَاهِ إِلَى كَلْمَةِ (المُفَكِّر)، لِأَنَّ الْكَلْمَةَ مُشَتَّتَةٌ فِي الْلُّغَاتِ الْأَوْرَبِيَّةِ مِنْ كَلْمَةِ (intellect) أَيِّ (الفَكْر)، بَيْنَمَا تَحْمِلُ كَلْمَةِ (culture) مَعْنَى الرُّعَايَاةِ وَالْعُنَايَاةِ، فَهِيَ تُسْتَخَدِمُ حَقِيقَةَ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي يُوفِرُهَا الْمَزَارِعُ لِنَمْوِ زَرْعِهِ، وَتُسْتَخَدِمُ مَجازًا لِلَّدَلَالَةِ عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي يُوفِرُهَا الْمَجَمِعُ لِلنَّمْوِ الْنُّفُسِيِّ وَالْعُقْلِيِّ لِأَفْرَادِهِ^(٢).

وَيُشَيرُ الْمَفْهُومُ فِي مَجَالِهِ الْدَّلَالِيِّ الْاَصْطَلَاحِيِّ إِلَى أَنَّ الْمَثْقَفَ نَاقِدٌ اجتماعِيٌّ؛ «إِنَّهُ شَخْصٌ هُمَّهُ أَنْ يَحْدُدَ وَيَحْلِلَ؛ وَيَعْمَلُ مِنْ خَلَالِ ذَلِكَ عَلَى الْمُسَاهمَةِ فِي تَجاوزِ الْعَوَاقِقِ الَّتِي تَقْفَ أَمَامَ بَلُوغِ نَظَامِ اِجْتِمَاعِيِّ أَفْضَلِ، نَظَامٍ

(١) مَجْمُوعُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، الْمَعْجَمُ الْفَلْسُفِيُّ، الْهَيَّةُ الْعَامَّةُ لِشُؤُونِ الْمَطَابِعِ الْأَمْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٧٩، مَادَةُ ثَقَافَةٍ.

(٢) أَحْمَدُ مُوصَلِيٌّ وَلَؤَيْ صَافِيٌّ: جُذُورُ أَزْمَةِ الْمَثْقَفِ فِي الْوَطَنِ الْعَرَبِيِّ، دَارُ الْفَكْرِ، دَمْشَقُ، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ص٨٥.

أكثر إنسانية وأكثر عقلانية^(١).

كما يعرف المثقف بأنه: «فاعل اجتماعي جمعي يمثل قوة محركة وديناميكية اجتماعية، يمتلك القدرة على إنتاج المجتمع من خلال إنتاج الأفكار والمفاهيم الضرورية لإعطاء أفراد المجتمع هويتهم وتبرير مؤسساتهم وممارساتهم، أو دعوتهم إلى تأسيس حياتهم الاجتماعية على أفكار ومفاهيم تتحول إلى كيان حي قادر على الحركة والتنظيم والتحسين والإصلاح»^(٢).

ويعرف المثقف أيضاً بأنه «واحد مما يسمى (الإنجلجستيا)، ويمثل قدرًا من الثقافة التي تؤهله لقدر من النظرة الشمولية، وقدراً من الالتزام الفكري والسياسي»^(٣). والمثقف هو: «المبدع اليومي، الواصل بين تهذيبات القول، وتجليات الفكر، فاصلاً بطريقة ثقافية بين الثقافة واللامثقافة، بين التحضر والتطور، لا لفصل حاسم وممكّن بينهما، بل لتميز في المغامرة الوجودية، وفي تحرّي ظواهريتها، أي ما يظهر من الأشياء وما يعطّن منها في آن»^(٤).

(١) محمد عابد الجابري: المثقفون في الحضارة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥م، ص ٢٥.

(٢) برهان غليون: تهميش المثقفين ومسألة بناء النخبة القيادية في: المثقف العربي، همومنه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٨٦-٨٥.

(٣) ناجي علوش: المثقف العربي والنضال القومي، في المثقف العربي: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٨٥، ص ١٥٩-١٦٠.

(٤) خليل أحمد خليل ومحمد علي الكيسى: مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٢.

لماذا المثقف الإسلامي؟

حسب ما تفضي إليه هذه المقاربة الأولية لتأصيل مفهوم المثقف العربي وما أدى إليه واقعه من أزمات انعكست سلباً على أدواره ومسؤولياته؛ تزداد الهواجس البحثية المتخصصة لتأصيل مفهوم المثقف الإسلامي وفاعلية أدواره ومسؤولياته؛ علها تمثل مخرجاً حقيقياً من أزمات المثقف التي أشرنا إليها آنفاً، بحكم انسجامها واتساقها مع المنطلقات الإسلامية التي تحكم الفكر؛ وتشكل بنية السلطة وتعبر عن الحس العام، وتتسق مع التوجهات التي يصوب نحوها المجتمع المسلم نظراته في تعامله مع التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الثقافية، وتجاوز أساليب الضبط السياسي، والحس الأمني، وتفضي على حالة الانعزal التي تعبّر عن واقع المثقف (غير الإسلامي).

ولا يعني ذلك أن المثقف الإسلامي لا يعاني من أزمات وإشكاليات من نوع آخر، أو عدم وجود أزمات مشتركة، وإنما يعني تبني الإشكاليات الجوهرية التي يعاني منها المثقف غير الإسلامي؛ وذلك للأسباب التالية^(١):

(١) اعتمدت الدراسة في هذا العنصر (بتصرف) على العديد من التحليلات والكتابات منها:

* المثقف في الدولة الإسلامية مقاربة لتأصيل الدور .Arbic Articale.htm

* محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، في: قضايا الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤.

* إبراهيم محمود: العولمة هل هي انفجار الهوية؟، مجلة الفكر العربي، السنة (١٩)، العدد ٩٣، صيف ١٩٩٨، ١٧٦-١٦٣.

* محمد علي الكيسى: النهضة والحداثة: حفريات في مفهوم الكتابة والدولة والوطنية والشرعية الدولية، دار سيراس للنشر والتوزيع، تونس ١٩٩٤ م.

١ - إن المثقف الإسلامي لا يعاني من إشكالية شرعية السلطة، ولا يشعر بالتناقض حينما يواليها ويخلص لها، لأن ولاءه -من وجهة نظره- ليس لعصبة السلطان؛ وإنما للمجتمع «أي للدولة والأمة معًا»؛ حيث تعبّر الدولة الإسلامية عن إرادة الأمة، فالولاء عنده في الحقيقة هو للمبادئ والقيم التي آمن بها من قبل، وجاءت الحكومة لتطبيق هذه المبادئ.

ومن ثم فعمل المثقف الإسلامي يتجاوز عمليات تسويغ ممارسات السلطان وتزييف الحقائق، إنه يعي العلاقة المثالية بينه وبين السلطة، ويتفهم الضرورات والمصالح الكبرى التي تفرض نفسها على الدول، ويحيط بالمعادلات التي تُعتمد في اتخاذ المواقف السياسية وغيرها فيشعر أنه في ظل الدولة الإسلامية أقوى على القيام بدوره، والنهوض بمسؤولياته.

٢ - إن المثقف الإسلامي في الدولة الإسلامية - التي تعتمد الإسلام في حركتها، وتكون قادرة على استيعاب قضايا العصر ومشكلاته، وعلى فهم التحولات الاجتماعية وآلياتها، و تستفيد من معطيات العلم والتجارب العملية - لا يختزل دوره إلى مجرد ممارسات معرفية؛ بل يكون فاعلاً وناقداً عندما تكون هناك ضرورة للنقد البناء، كما أنه يتبع الأحداث ويحلل الظواهر الاجتماعية، ليبني رأيه فيها؛ ويسعى لمعالجتها انطلاقاً من واجبه الإسلامي وتكتيفه الشرعي.

٣ - إن المثقف الإسلامي لا يعاني مشكلة الاغتراب عن الأوطان التي يعانيها المثقف غير الإسلامي الرافض للواقع، المعزول عن النسق الاجتماعي السياسي لمجتمعه الذي يعيش في محیطه، المعبر عن توجهات ثقافية تغاير ثقافة الأفراد، مما يحمله المثقف من ثقافة عالمية

متنمية لإحدى المدارس يجعله يشعر بالغربة الحقيقة لأنها تتعارض مع الواقع الاجتماعي، وتتجلى تلك الغربة في الانعزال عن الممارسات التغييرية في الوسط الاجتماعي التي ينبغي أن تكون الهم الأول للمثقف.

٤- إن المثقف الإسلامي يتجاوز ما يعانيه المثقف غير الإسلامي بشأن تشكيل مرجعيته الثقافية، والتي يمكن بها من ممارسة أدواره في دائرة الواقع ليصنع المستقبل؛ كما يبني الحاضر على ضوء وعيه الحضاري بالإسلام معتمداً على التراث، ومستوعباً قضايا العصر في إطار هذا الوعي.

٥- إن وضوح المرجعية الثقافية للمثقف الإسلامي تمكنه من وضع الفوائل الحقيقة بين الآنا والآخر، ولا توقعه في عملية الانصهار بين الطرفين - الآنا والآخر -، ولا تؤدي إلى هيمنة الآخر على الآنا هيمنة ثقافية تسليه كل معالمه التكوينية؛ وتطمس ملامح هويته الحضارية، ومن ثم يتتجاوز تلك الإشكالية التي يعاني منها المثقف غير الإسلامي الذي قد يتخلّى عن الكثير ليتحقق بالآخر (الغرب) لدوع (حداثية)، أو يحاول أن يجد صيغًا توافقية بين الإسلام والأيديولوجيات الأخرى، فينتج لنا ثقافة إسلامية مشوهة، أو يعيش حالة من التناقض في مجتمعه تعكس على وظيفته كمثقف؛ وعلى فقدان القدرة التأثيرية في محیطه الاجتماعي.

ومن ثم تتضح أهمية دور المثقف الإسلامي في هذا المنعطف التاريخي الصعب الذي تعشه الأمة، وتنامي ضرورة التأصيل المنهجي للمفاهيم والدلالات التي تؤصل مفهوم المثقف الإسلامي، وتوضح في الوقت نفسه الفرق بين هذا المفهوم والعديد من المفاهيم التي تتدخل معه، وهذا ما نهدف إليه فيما يلي:

مفهوم المثقف الإسلامي:

يكمِن الاختلاف فيما يشير إليه مفهوم المثقف الإسلامي بوصفه تعبيراً عن جوهر ثقافي يتوازى مع التيارات الثقافية التي يشملها المجتمع مع تميزه عنها، وتجاوزه لإشكاليات تلك التيارات - كما سبقت الإشارة - وبوصفه أيضاً مفهوماً يتداخل مدلوله المعرفي العام مع الفقيه والمفكر، ويواجه إشكاليات نوعية في عالمنا الإسلامي.

ولقد اهتمت بعض الكتابات بتشخيص مكامن الاختلاف ودراسة تلك الإشكاليات في محاولة لتحديد المدلولات الخاصة بكل من المثقف والمفكر والفقير، وحاولت أن تضع فروقاً واضحة على مستوى المفهوم أو الاصطلاح والمعنى، وألقت الضوء على حضور هذا التقسيم في التاريخ الإسلامي بما أضافه عليه شكلًا شبيهًا بالقانون الاجتماعي في سياق تكون المذاهب الفقهية والكلامية، والانقسام بين الفقهاء والمتكلمين والأمراء، والتفكك بين فئات العلماء والمثقفين بعد الهزات الاجتماعية والأيديولوجية والعلمية التي تعرض لها العالم الإسلامي جراء الانقسام الواضح بين العلوم العقلية والعلوم النقلية؛ فضلاً عن الانقسام بين مجموع العلوم النقلية نفسها وداخل العلوم العقلية أيضاً.

المثقف الإسلامي:

هو المطلع - إلى حد الاستيعاب - على الواقع وتطوراته وتياراته الاجتماعية والفكرية والعلمية، وهو لا يمتلك رأياً فقهياً أو فكرياً اجتهادياً خاصاً به - تميزاً له عن الفقيه والمفكر - بل إنه يحمل الأفكار ويستوعبها؛ ثم ينشرها ويسرّحها في هذين المجالين، أي أنه يتحرك في إطار مرجعية علمية وفكرية تحركاً واعياً وهادفاً وتكاملياً.

والمثقف الإسلامي نوعان:

- موسوعي: وهو الملم بأكثر من مجال ثقافي.
- تخصصي: وهو المتخصص في أحد العلوم الإنسانية، كالاجتماع والسياسة... الخ.

وتؤكد مصطلح «المثقف الإسلامي» وليس «المثقف المسلم» هنا هدفه التفريق في المدلول والمفهوم والدور بين المثقف الذي يمتلك هوية ثقافية معينة؛ وينتسب إلى الإسلام وراثياً، وبين المثقف الذي يتبنى الإسلام نظاماً حياتياً متكاملاً، ويشكل الإسلام بعدهاً أيديولوجياً في شخصيته، ويتحرك اجتماعياً وثقافياً وفق هذا الانتماء. وبناء على ذلك فالمثقفون الإسلاميون هم طليعة الأمة والجهاز التنفيذي لحركتها من خلال هضم واستيعاب التراث الإسلامي الفقهي والعقدي والفكري الذي يحكم طرحهم الثقافي من خلال ثلاثة مهام أساسية هي^(١):

- ١ - بث الوعي: تعدد توعية الناس من مهام المثقف الإسلامي من خلال بث الثقافة الإسلامية السليمة؛ وإشاعة القيم الحقيقية التي يتبعها الإسلام،

(١) راجع في هذا الصدد:

- * المثقف في الدولة الإسلامية مقاربة لتأصيل الدور، مرجع سابق ص ٢-٣.
- * فاضل سوداني: المثقف المتكيف وأبخرة الثقافة الموبوءة.
- * عباس بيضون: شرق وغرب.. عنف الإسلام الكولونيالي، السفير، ٢٩ ديسمبر ٢٠٠١ م.
- * نواف القديمي: الهوية أم النهضة أيهما أكثر حضوراً في الفكر الإسلامي، جريدة الشرق الأوسط.
- * مراد هوفمان: تجديد الإسلام سيأتي من الغرب، موقع إسلام أون لاين.

وإثارة وعي الأمة حول القضايا الراهنة والمصيرية، وتمكين أفراد المجتمع من التمييز بين الثقافة الإسلامية الأصيلة والثقافة الدخيلة؛ وبين ما هو خرافه وانحراف؛ وما هو حقيقة دينية، وهو المسؤول عن الوصول بوعي الأمة إلى المستوى الذي يؤهلها للقيام بدورها الحضاري في إطار من الترابط بين الثقافة والسياسة.

٢- النقد: ممارسة النقد وظيفة أساسية لتطوير أي عمل سواء كان ثقافياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وعندما نستثنى «المقدس» (النص القرآني، والثابت على الشروط المعتبرة من الحديث النبوي الشريف) يجد المثقف الإسلامي أمامه مساحات واسعة للنقد البناء الهدف إلى تطوير المجتمع وإحياء القيم الإنسانية؛ لا سيما إذا كان المثقف يجيد آليات النقد ويتقن استخدامها، حينها سيكون سبباً لتشخيص مواطن القوة والضعف. وينبغي للمثقف وهو يمارس النقد التوافر على خلفية قادرة على تحديد المساحات الخاضعة للنقد من حيث طبيعتها وخصائصها؛ والظروف التي تمر بها؛ ودرجة أولوياتها؛ لكي تكون العملية إيجابية وباتجاه البناء والتقويم والتجديد والتطوير، بالإضافة إلى ذلك تقع على المثقف الإسلامي تنمية الحس النقدي عند الأمة لكي تتفاعل مع عملية التجديد والتطوير.

٣- تبني قضايا الأمة والوطن: المثقف الإسلامي هو الذي يحمل هموم أمته ويتبنى قضايا وطنه، وهو لسان حال المجتمع، يتبنى قضاياها ويدافع عنها، ولا يجوز له أن يتخلى أو يتلاعن أو ينظر إليها نظرة فوقية تُفوت عليه دوره الحقيقي في الوسط الاجتماعي.

ولكي يكون المثقف أكثر مصداقية ينبغي أن يكون أول من يضحي من أجل الأمة وقضاياها المصيرية، وأشد التزاما بالقيم، وأكثر تعهداً بالمبادئ، محتكماً إلى الأسس الدينية والأخلاقية، وأن لا يتجاوز في سلوكه الحدود الشرعية، وتمثل هذه المهمة الحقل التطبيقي للمثقف، ودائرة مصداقيته وسط الأمة، وعليها يتوقف نجاحه في أداء مهمته، ولا يعني إسناد هذا الدور إلى المثقف إلغاءً لدور غيره من تقع عليهم مهام أخرى ومسؤوليات تختلف طبيعتها عن هذه المسؤوليات، وعندما يمارس المثقف الإسلامي دوره وسط الأمة لا يحجم دور الفقيه والمفكر الإسلامي؛ وإنما يتداخل ويتكمّل معهما.

وفي إطار هذه المهام المنوطة بالمثقف الإسلامي ومحوريّة دوره: ما أهم مسؤوليات المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب؟ هذا ما تعالجه الدراسة في المحوّر الثاني لهذه الدراسة.

ثانياً: مسؤولية المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب:

انطلاقاً من التأصيل النظري لمفهوم المثقف الإسلامي، وتجسيداً لوظائفه ومهامه في تناول قضايا الواقع ومشكلاته وفق المرجعية الإسلامية ومقاصدها، وتأسيساً على ما يتمتع به من مكانة تميزه عن غيره من المثقفين المتممرين إلى المدارس المختلفة؛ وتمكنه من تجاوز أغلب الإشكاليات التي يعانون منها، واتساقاً وتكمالاً بين مهامه ومهام كل من الفقيه والمفكر المسلمين؛ يضطلع المثقف الإسلامي بمجموعة من المسؤوليات التي تتلاءم والظرف التاريخي الذي تعشه الأمة في الوقت الراهن.

ولما كانت مسؤوليات المثقف الإسلامي تتزايد بحكم تعدد الطرح الثقافي المعاصر ورؤاه المتباينة، وتنوع بتتنوع القضايا التي تطالعنا في إطار حركة ثقافية لم يشهدها التاريخ؛ وتطال مجمل أبعاد الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية والتربيوية؛ مدعومة بإمكانات تكنولوجية ومساندة العديد من القوى والدوائر الخارجية، فإن حصر هذه المسؤوليات ودراستها دراسة منهجية تفوق إمكانات دراسة كهذه.

ومن ثم تسعى الدراسة في هذا المحور إلى تحديد أهم مسؤوليات المثقف الإسلامي تجاه قضايا الإرهاب - التي تقض مضاجع العالم أجمع في الآونة الأخيرة، وتلقي ببعض على المثقف الإسلامي خصوصاً من منطلق رسالته الإسلامية ومهامه الثقافية - وذلك من خلال تحديد أهم الإشكاليات ذات الصلة بقضايا الإرهاب، ومسؤولية المثقف الإسلامي تجاهها. وتمثل أهم هذه المسؤوليات في معالجة الإشكاليات التالية:

١- المصطلح «مسؤولية المثقف تجاه تحديد مصطلح الإرهاب»:

من المتفق عليه في أدبيات الثقافة أن المعرفة التي تمثل خلاصة الممارسات العقلية للإنسان تتشكل ضمن أطر ثقافية وحضارية محددة، وتدخل في علاقة المثقفة مع أطر ثقافية وحضارية أخرى، ومن ثم فالمعرفه تنتج أجهزة اصطلاحية على صعيدي التنظير والممارسة، ويترتب على ذلك نوعٌ من المواجهة حول المصطلحات والمفاهيم بما يتفق والبنية الثقافية من ناحية؛ وشروط حقل المعرفة من ناحية ثانية؛ وحاجات التلقي والاتصال بالثقافات الأخرى من ناحية ثالثة^(١)، وفي هذا السياق تبدو إشكالية المصطلح كأحد المظاهر التي تعبّر عن الواقع الراهن للثقافة بصفة عامة.

ويعد مفهوم الإرهاب وما يرتبط به من مصطلحات من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأوساط الفكرية والسياسية والإعلامية، فعلى الرغم من الإجماع على محاربته واقتلاعه من منابعه لا يوجد اتفاق على مضامينه ودلائله، وفي هذا تناقض واضح مع ثوابت العلم التي تؤكد أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

يؤكّد ذلك ما قامت به إحدى الدراسات التي حاولت استطلاع آراء عينة من الخبراء حول مفهوم الإرهاب، وتوصلت إلى وجود عناصر مشتركة في تعريف مائة خبير وهي^(٢):

الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا كنه محدد.

(١) نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، عالم المعرفة، عدد خاص (٢٦٥)، الكويت، يناير ٢٠٠١م، ص ١٥٣-١٥٤.

(٢) يحيى عبدالمجيد: مفهوم الإرهاب بين الأصل والتطبيق، موقع إسلام أون لاين.

التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح.

معنى الإرهاب ينحصر عادةً بين هدف وضحية.

وفي دراسة أخرى توصل أحد الباحثين إلى أن مفهوم الإرهاب يشتمل على أنماط مختلفة للتعريف هي^(١):

نمط التعريف البسيط والعادي للإرهاب: ويعني عنفًا أو تهديداً يهدف إلى إيجاد خوف أو تغيير سلوكي.

النمط القانوني: ويعني عنفًا إجراميًا ينتهك القانون ويستلزم عقاب الدولة.

التعريف التحليلي للإرهاب: ويعني عوامل سياسية واجتماعية معينة تقف وراء كل سلوك إرهابي.

تعريف رعاية الدولة للإرهاب: ويعني الإرهاب عن طريق جماعات تستخدم بواسطة الدولة للهجوم على دول أخرى.

نمط إرهاب الدولة: ويعني استخدام سلطة الدولة للإرهاب مواطنها.

وكان وزراء العدل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا ومعهم أحد مفهومي الإتحاد الأوروبي قد تناقשו في موضوع الإرهاب على امتداد يومين عام ٢٠٠٢؛ وانتهت مناقشاتهم إلى جملة من القرارات العملية؛ ولكن بلا تعريف واضح وقاطع للإرهاب. حصل الشيء نفسه تقربياً من وزراء خارجية ثلاثة وخمسون دولة مسلمة التقوا في العاصمة الماليزية خلال الشهر الرابع عام ٢٠٠٢م^(٢)،

(١) المرجع السابق.

(٢) جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٥٩٦، ١٥-٥-٢٠٠٢م.

والسبب لا يعود إلى عدم أهمية التعريف في نظرهم؛ فهم مجتمعون على أن التعريف المنشود أمر ضروري وجوهري وحيوي تماماً؛ ليس للمحاجة اللغوية أو التنظير الفلسفى المجرد، بل لأنه يستحيل التوصل إلى تفاهم دولي عريض حول خطر هذه الظاهرة؛ ناهيك عن التوافق على سبل مواجهتها دون تعريفها تعريفاً دقيقاً ومحبلاً دولياً، ولا يعود كذلك إلى استحالة الأمر أو تعقد الظاهرة بحيث يصعب معرفة عناصرها أو تحديد صورها، بل يعود في الحقيقة إلى موقف دولي متعدد من هذا الأمر، إذ عمدت بعض الدول إلى خلط الأوراق، واعتبرت نضال الشعوب من أجل تقرير المصير - في ظل شرعية دولية تقر لهم بحق تقرير المصير والكفاح المسلّح - إرهاباً^(١).

وقد لاحظ الباحث زخماً نظرياً في دراسة مفهوم الإرهاب لا يمكن حصره في حدود هذه الدراسة، إلا أن الهدف من طرح بعض التعريفات يأتي في سياق تشخيص إشكالية المصطلح؛ ومسؤوليات المثقف الإسلامي تجاهها.

إن تحديد المصطلح من قبل الدوائر السياسية والفكرية المؤسساتية المعترفة يلقي بالمسؤولية على المثقف الإسلامي في كشف الزيف والتهويات في المصطلح الوارد من خلال التاريخ لنشأته؛ والظروف التي ارتبطت بمولده وظهوره، والممارسات التي ارتكبت باسمه في التاريخ الغربي الحديث والمعاصر. كما تحمله دوراً رسالياً متسقاً مع أدوار الفقيه والمفكر في تفكيك دلالات مفهوم الإرهاب التي تم التوصل إليه؛ وتيسيره وشرح معانيه وبشه في الوسط الاجتماعي؛ وبيان الممارسات المنبثقة عنه بلغة تتلاءم وطبيعة المواقف

(١) أمل يازجي ومحمد عزيز شكري: الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، ط١، صفر، ١٤١٣هـ، دار الفكر، دمشق، ص ٥٩.

اليومية ومفردات الحياة؛ مستخدماً كافة أساليب النشر والتوعية المتاحة، وكذلك متابعة ما ينشر حول المفهوم من قبل مثقفي الحداثة لتحليله ونقده وتكوين القناعات الفكرية المضادة لدلائله.

(أ) تقع على المثقف الإسلامي مسؤولية الخوض في نتاج الفكر الإسلامي لدفع الشبهة عن الإسلام فيما يخص الإرهاب بلغة ثقافية تتلاءم وشرائح المجتمع، وهي مسؤولية يشتراك في تحملها جميع المثقفين الإسلاميين، وتتنوع وسائلهم في بيان الحقيقة ودفع الشبهة مستخدمين جميعاً أساليب التشويق والجذب من خلال برامج وأعمال تتوافق فيها مقومات التأثير والإقناع بعيداً عن السرد المجرد.

(ب) يتحمل المثقف الإسلامي مسؤولية التعامل مع الثقافة العالمية فيما يتعلق بقضايا الإرهاب من خلال المشاركة في آليات الاتصال والأعمال الأكثر ذيوعاً وانتشاراً في العالم؛ ليتوازى طرحوه مع الأطروحات الأخرى خارجياً، فيُسهم في إزالة أو مقاومة التشويه المنظم للإسلام؛ ومحاولات ربط ثقافته بالإرهاب والعنف والتطرف، وداخلها في الربط بين ما ينشر حول الإرهاب والأبعاد السياسية والاقتصادية التي تنطوي عليها خطط القوى الإمبريالية العالمية.

(ج) كما يضطلع المثقف الإسلامي في معالجة إشكالية مصطلح الإرهاب بالكشف عما يلي: -

١- المصطلح أنتجته الثقافة الغربية في حقل معرفي معين، و تستعمله الآن في حقل معرفي آخر، دون مراعاة الخصائص التي اكتسبها في حقله الأصلي.

- ٢- المصطلح الذي نشأ في محاضن الثقافة الغربية؛ وانتقل إلى الثقافة العربية والإسلامية دون مراعاة لخصائصها؛ قد أفضى إلى دلالات اصطلاحية تكونت وفق شروط الثقافة الغربية؛ وتُنَحِّي المحمولات العربية؛ مما يوجد نوعاً من الازدواجية بين ما يقتضيه سياق تكون المصطلح؛ وأهداف استعماله الأخرى.
- ٣- شحن المصطلح القديم في الثقافة الغربية بدلالة جديدة مغايرة للأصل أفضى إلى مشكلات في الثقافة العربية والإسلامية؛ تتعلق بأصول المصطلح ومصادره ومفاهيمه وممارساته وإجراءاته.

المثقف الإسلامي وتشخيص الظاهرة:

يعتبر تشخيص الظاهرة وكشف أسبابها الحقيقة الركيزة الأولى في الانطلاق نحو العلاج السليم الذي لا يخترق الدور في التعامل مع أعراضها السطحية؛ بقدر ما يركز على اقتلاع جذورها وعللها الجوهرية.

وفي هذا السياق يتطلب علاج قضايا الإرهاب وما يتفرع عنها من ممارسات العنف المستندة إلى فكر التطرف جهود مختلف الهيئات ومؤسسات المجتمع؛ ورموز الفكر والسياسة والتربية والثقافة؛ كل حسب طبيعة أدواره ومسؤولياته في إطار من التنسيق والتكامل، ومن بين هذه المؤسسات والهيئات تضطلع المؤسسة الثقافية بدور هام وبارز في تشخيص القضية وتحديد أسبابها داخلياً وخارجياً؛ فضلاً عن مسؤوليتها الثقافية في إنتاج الشخصية الفردية والجمالية، حيث يشير تطور العلوم الاجتماعية إلى أن النسق الثقافي السائد هو المحور الأساس في دراسة الشخصية، وأن كل فعل اجتماعي لا يتم إلا في ثقافة معينة، ولا تقره الظروف الموضوعية للموقف فحسب؛ وإنما تقره كذلك أفكار الفرد

عن هذا الموقف وعن نفسه^(١).

وتوّكّد النظريات التي أصّلت للحوار والتفاعل بين معطيات الثقافة ونتائج الشخصية إلى أن المجتمعات من حين لآخر تواجه تفاوتاً بين النماذج الثقافية والواقع - وهو ظرف يُسفر عن مشكلة خاصة بإعادة التنظيم الثقافي -، وترتبط هذه النظريات ذلك بتحليل المواجهات بين الثقافة المجتمعية وغيرها من الثقافات في النظام الكوني من جهة؛ والحضور البارز للدين في العديد من مناطق العالم من جهة أخرى^(٢).

وتبرهن هذه النظريات على أن الإنسان كائن ثقافي كليّة، وأن كل فعل بشري هو فعل مكيّف ثقافياً؛ بداية بالأكل ونهاية بالتفكير^(٣)؛ والذي لا يتم إلا داخل ثقافة معينة وب بواسطتها، إذ إن عملية التفكير تتم من خلال منظومة مرجعية تتشكل إحداثياً منها محددات هذه الثقافة ومكوناتها، وفي مقدمتها الموروث الثقافي والمحيط الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل، بل النّظرة إلى العالم، إلى الكون إلى الإنسان كما تحدّدها مكونات تلك الثقافة^(٤)، لتشكل نسقاً

(١) سامية الساعاتي: الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، ط١، دار النهضة العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣.

(٢) رونالد روينسون: العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمد محمود ونور الأمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، م، ص ١٠١.

(٣) محمد سبيلا وعبد السلام بن عبد العالى: دفاتر فلسفية (٣)، الطبيعة والثقافة، ط٢، دار نقوينال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٩٦، م، ص ١٤.

(٤) محمد عابد الجابري: إشكاليات الفكر العربي المعاصر، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠، م، ص ٥٨.

اجتماعياً - أيديولوجياً - متعددًا يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه؛ والتفاعل معه وإدماجه في مسار الحياة اليومية^(١).

وتدعم الثقافة بهذا المعنى الرأي القائل بأن المجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله نظام التواصل السائد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات؛ لتظل الثقافة ذلك الشائع الغامض، الواقع خارج حدود الوعي الفردي، الغائر في العادات وأنماط السلوك التي تؤخذ عادة كقضايا مسلم بها^(٢).

وبحسب هذا التصور تصبح عملية التشخيص السليمة لأسباب الإرهاب والتطرف والعنف أحد المهام الأساسية للمثقف، ونظرًا لاختلاف عملية التشخيص باختلاف المرجعية وتوجهات المثقف تتنامي مسؤولية الإسلامي في تشخيص أسباب الظاهرة وفق المرجعية الإسلامية التي تعبر عن حركة المجتمع، وتتعدد هذه المسؤوليات لتشمل:

أ) تاريخياً: تقع على المثقف الإسلامي مسؤولية دراسة قضايا ظاهرة الإرهاب من حيث الكشف عن العوامل الموضوعية والذاتية التي أفضت إلى ممارسة العنف؛ وخلفياتها الدينية الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تستند إلى التطرف، وبيان المنابع التي لعبت الدور الأساس في تشكيل بؤر الإرهاب وممارساته في دول العالم، كما يتحمل المثقف الإسلامي مسؤولية الكشف عن الأسباب الخاصة وال العامة للإرهاب في دول المنشأ، وكيف تم رعايته وتصديره إلى الدول الأخرى،

(١) نبيل علي: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص ١٢٦.

(٢) عبد الخالق عبد الله: التبعية الثقافية. مناقشة نظرية في: الثقافة والمثقف في الوطن العربي،

(١٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٩٢.

وتقديم ذلك بشكل توعوي إلى شرائح المجتمع المسلم تتناسب مفرداته وطريقة تناوله مع التفاوت الثقافي بين تلك الشرائح.

ب) عالمياً: تقع على المثقف الإسلامي عدة مسؤوليات في تشخيص الظاهرة وتحديد أسبابها تمثل أهمها فيما يلي:

- الكشف عن الوهم والحقيقة في تبني قوى الهيمنة في العالم لقضايا الإرهاب؛ كمسوغ لتحقيق خططها؛ وتوسيع نفوذها وإحكام سيطرتها العسكرية والاقتصادية.
- ربط الأحداث السياسية العالمية بقضايا الهوية الثقافية؛ وإبراز مدى حاجة قوى الهيمنة إلى مبررات ثقافية ودينية تبرر تدخلاتها المزمرة في شؤون المجتمعات.
- متابعة التقارير والدراسات والكتابات الصادرة في مجال صراع الحضارات والثقافات، ونقدها بشكل منتظم في دوائر الإعلام بما يكرس الوعي بمحوريتها في السياق العالمي المعاصر.
- تكثيف الكتابة والنشر حول دور اللوبي الصهيوني وأفاعيله الثقافية والسياسية والاقتصادية من خلال دوائر تنتشر حول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح المثقف الإسلامي في أداء رسالته في هذا الخصوص يتطلب عدم الاعتماد فقط على الجهود الفردية التي تعبر عن الانتماءات والتحيزات الثقافية؛ بقدر ما يعتمد على تكوين مراكز و هيئات ذات صبغة قانونية تعمل بشكل مؤسس يمكنها من التعامل مع المؤسسات المضادة ذات الإمكانيات المادية والتقنية المتغيرة.

ج) محلياً: تقع على المثقف الإسلامي مسؤولية تشخيص الأسباب انطلاقاً من الأرضية الإسلامية كمنهج في تفسير الأحداث؛ والحضور النقدي الفعال للكشف عن العوامل الذاتية للإرهاب، ويتم ذلك من خلال العديد من الأدوار؛ يُعد من أهمها:

- تقويض النظرة الاستعلائية السائدة في ثقافتنا حين تكون خاطئة، ومقاومة الرؤى التي تكرس المثالية الذاتية لدينا وتصرفاً عن تشخيص الواقع إلى ماضٍ مجيد، أو مستقبل يَعِد بالتمكين دون الالتفات إلى الشروط المؤدية إليه.
- نقد المكونات المعرفية التي تؤول بالكثير إلى القولبة والتنميط، والكشف عن الأسباب الكامنة في هذه المكونات؛ والتي يمكن أن توقع البعض في دائرة الغلو أو التطرف.
- تحديد الأسباب الثقافية والتربوية التي تؤدي إلى تدني الاستقلالية في التفكير، وتفعيل روح التبعية لدى النشء، وغياب المسؤولية، وشيوخ التفكير الحدّي، وثقافة الخوف والشك والصمت.
- نقد المفهوم الاختزالي للدين؛ والذي أدى إلى ظهور ثقافة دينية تركز على الطقوس والمعايير الشكلية دون الالتفات الكافي إلى ثقافة العمل والممارسة - التي تعبر عمّا وقر في القلب - والاختزال السلوكى؛ وتجاهل الفكر والمشاعر.
- تحديد مسؤولية العلاقة السلطوية في بنية مؤسسات التنشئة بين الموجّه والمتلقي، والأب والابن، بما يؤثر على روح التواصل والحوار.

مسؤولية المثقف الإسلامي في علاج قضايا الإرهاب:

على الرغم من أن العلاج مسألة تفوق إمكانات فئة بعينها؛ خاصة في قضايا الإرهاب التي تتطلب تضافر الجهود، إلا أن مسؤولية المثقف الإسلامي تعد من الآليات الناجزة في هذا المجال نظراً لطبيعة مفاهيم مصطلح الإرهاب؛ وتعدد أبعاده التي تعتمد مع مختلف زوايا الحياة.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسة لم تدع تقديم وصفة سحرية أو جاهزة لعلاج القضية؛ بقدر ما تطرح بعض الأدوار التي يجب أن يركز عليها المثقف الإسلامي لعلاج هذه الظاهرة، ومن أهم هذه الأدوار والمسؤوليات ما يتعلق بأمور ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بظهور الغلو وانتشار ما يتربّ عليه من ممارسات العنف، ومن ثم يأتي دور المثقف الإسلامي في تشخيص هذه القضايا وتفسيرها وتحليل النتائج المتترتبة عليها؛ ورسم معالم تغييرها لتكون مشاركته في البناء والتطوير مشاركة فعلية.

ومن أهم هذه القضايا ما يلي:

أ) الخطاب الديني ودور المثقف الإسلامي في نقده من أجل التجديد في الوسائل والأساليب منطلاقاً في ذلك من الدليل الشرعي دون تجاهل للمتغيرات المعاصرة وما تفرزه من قضايا، ومتسلحاً بمعرفة الواقع المحلي؛ وممتكلاً الفهم الوعي لأحوال العالم الخارجي ليكون أثر هذا الخطاب أبلغ؛ وفاعليته أقوى في التوجيه والوعظ؛ وفي التحسين والبناء.

ب) الفتوى الفردية: يتحمل المثقف الإسلامي دوراً تشاركيًّا في مواجهة ظاهرة الفتوى الفردية التي تمس مصالح الأمة ومستقبلها؛ وتصرف المشاعر وتحركها في اتجاهات تسفر عن أعمال تنعكس سلباً على مسارها، إذ على المثقف الإسلامي بيان أثر هذه الاجتهادات الفردية

على واقع الأمة ومستقبلها، وإسداء النصح للجماهير في بيان مَن هم أهل الذكر في مسائلهم العامة والتي تربطهم بالعالم الآخر.

ج) اختراق السياج الذي يحيط ويغلف مسألة الحقوق الفردية التي تعتبر عند بعض المجتمعات الإسلامية من القضايا المسكوت عنها، خاصة حق حرية التعبير على ضوء المنهج الإسلامي، بدلاً من إفساح المجال لأطروحات العلمنة بشأن هذه الحقوق، وتصویرها على أنها حلول أبدعتها الثقافة الغربية؛ وعجزت عن تفعيلها الثقافة الإسلامية.

د) نشر ثقافة الواقع الداخلي التي تلامس أبعاد الفقر، والبطالة، والتنمية المشوهة، والأمن، وترتيب الأولويات على ضوء مؤشرات الواقع ومقتضيات المستقبل.

هـ) توسيع دائرة التحقيق حول العلاقات المتشابكة أو المتقاطعة بين العديد من التيارات والفقارات والطبقات (السلطة - العلماء - المثقفين - الجمهور - التيارات الفكرية).

و) التأصيل الإسلامي لقضايا الهوية تأصيلاً يتلاءم مع مفردات العصر ومواقف الحياة اليومية، ويتجاوز الوصف المجرد للماضي.

ز) تنوع برامج البث الثقافي الإسلامي لينال نصيباً من البلاغة الإلكترونية التي تمتلكها التيارات الأخرى؛ وتتوفر لها قدرًا كبيرًا من وسائل الإقناع والتأثير.

سـ) متابعة المثقف الإسلامي لقضايا الشباب ومشكلاته الحقيقية التي يعاني منها؛ وطرحها على مائدة المناقشة والحوار؛ واستحداث برامج تحقيق تمتد لتشمل المجال السياسي والثقافي والاجتماعي لدى هذه الفئة.

والله ولی التوفيق.